

# نريدها دولة الكفاية والعدل

إن من يعيش ما نحياه الآن من أحداث يستطيع أن يرى أننا ننسخ من جمهورية أو قل جمهوريات سابقة اتسمت كل منها بسماتها ومقومات شخصيتها الاعتبارية إيجابا وسلبا. وها نحن على أعتاب جمهورية جديدة تتشكل ملامحها الآن بما تحمله من الطموح والأمل- الرجاء والعزيمة - تتوحد فيها الإرادة الشعبية مع الإرادة السياسية في توجه آخذ في التنامي ليحدد ملامح ومقومات المرحلة المقبلة.

وفى وسط زخم الآراء التي تدور رحاها على كل المستويات تستشرف آفاق المستقبل وأخرى مازالت متأثرة بماضي الأحداث. هذه الأولى يحدوها التفاؤل والأمل والإحساس بالقدرة الإيجابية على صناعة مستقبل أفضل وتلك الثانية مثقلة بسلبيات الماضي ومعوقات تحقيق الطموحات ويغلب عليها التشاؤم. وهنا يبرز سؤال سهل الطرح صعب الإجابة ألا وهو «ماذا نريد»؟ وإذا أردنا البحث عن إجابة يرتضيها كل الأطراف على اختلاف توجهاتهم ومستوياتهم دون تجاهل لأي منها، فلا بد أن نتوافق على أننا نريده وطننا يحقق مجتمع الكفاية والعدل، هذا المفهوم القديم الحديث الذي يعبر عن تلاحم الشعب بجميع طبقاته في توجه لا خلاف حوله ولا اختلاف وهو الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع. ونقصد بالكفاية كفاية الإنتاج في كل صوره بما في ذلك المأكل والمشرب والمسكن والتعليم والصحة ومنظومة الإدارة الآخذة بمقومات الجودة. كما أن المقصود بالعدالة إنما هو عدالة التوزيع لمقومات الثروة القومية على امتداد الرقعة الجغرافية في عدالة تراعى الكثافة السكانية، وبمعنى آخر تراعى الثروة البشرية التي حباها بها الله فتوفر لها العدالة في فرص العمل فنجعل من سوق العمل سوقا متوازنة تحول الطاقة البشرية المعطلة والتي قد تتحول إذا أهملناها إلى طاقة هدامة، جاعلا منها طاقة إيجابية تحقق الإنتاج والنماء الذي ننشده.

وإذا عن لنا أن نصنف الحوار الوطني والمجتمعي الدائر الآن فإننا نستطيع أن نتبين



د.م نادر رياض

www.naderriad.com



تياراً قوياً يمثل التوجه الإيجابي للمنظومة يعترضه قائمة من المتناقضات تمثل موروثاً سالباً علينا أن نغيره.

فعلى الجانب الإيجابي للمنظومة نجد علينا أن نتمسك وندعم الثوابت الأساسية التي منها:

سيادة الدولة بكل ما تعنيه هذه الكلمة- تحقيق وتثبيت منظومة الأمن والأمان- تحرير الاقتصاد وإطلاق إيجابياته- تحرير الدعم مع توفير آلية لبعض التوازنات حتى لا تسقط الطبقة الكادحة من حساباتنا- التعامل بالأسعار الحقيقية للسلع والخدمات مع التمسك بمعيار الجودة- تحديث القوانين الحاكمة للشارع وانضباط الأسواق- رفع القدرة التنافسية للصناعات المصرية دعماً للتوجه التصديري وحماية للمنتج المصري من الغزو الخارجي- تكامل الصناعات المصرية بتعظيم مفهوم الصناعات المغذية بمستوياتها الأفقى والرأسى- التشجيع على زيادة المكون المحلى فى المنتجات المصرية بإحلاله محل المكون المستورد - تنظيم الدخول للأسواق والتخارج منها بسن التشريعات المنظمة لذلك - العمل على تحويل رأس المال الريعى ليصبح رأس مال إنتاجى- وضع قاعدة استثناءات لتجاوز الحد الأقصى للأجور حتى لا تحرم الدولة والقطاع العام من حقها فى استخدام خبراء متخصصين فى مجالات إستراتيجية مثل تطوير صناعة الأدوية - إقامة صناعات بتروكيماوية - تحديث مصانع تابعة للدولة مثل الحديد والصلب وكيميا للصناعات الكيماوية وغيرها لتواكب العصر.

أما على الجانب السلبي الذى يعترض

مسيرة التوجه الإيجابي للمنظومة فعلينا التصدى للمتناقضات التي بعضها: غيبة خطة خمسية توضح معالم الطموحات القومية للخمس سنوات القادمة مما يعطل من تفاعل القطاع الصناعى والإنتاجى مع الخطة القومية - القصور فى احترام الدولة لبعض تعاقدها مما سبب تشابكا فى العلاقة مع المستثمرين يعوق جذب الاستثمارات الجديدة - إخضاع أرباح الأسهم للضرائب مما من شأنه أن يحد من إنشاء شركات مساهمة بما يضعف من نشاط البورصة المصرية - عدم الإدراك لحقيقة أن القطاع الصناعى يحتاج فرصة للتعافى بعد أزمة السنوات الثلاث الماضية وذلك بوضع حزمة من الإجراءات تحدها وزارة الصناعة مع القطاع المصرفى واتحاد الصناعات المصرية ليعبر فترة النقاهة التى يمر بها حالياً - ارتفاع أسعار الفائدة التمويلية على القروض للنشاط الصناعى والإنتاجى والتي تصل إلى ١٤٪ تحد من قدراته التنافسية عالمياً فى مجال التصدير ومحلياً فى مواجهة المستورد من المنتجات - التراخى فى وضع خطة للحد من خسائر القطاع العام المستمرة مع مراعاة الحفاظ على رأس المال البشرى التابع لها باعتباره ثروة قومية وأداة فعالة من أدوات صناعة المستقبل.

والأمل يحدونا فى أن تتكامل ملامح الجمهورية الخامسة أو كما أسماها البعض بالجمهورية الثالثة فلا خلاف على العدد وإنما الجد كل الجد فى أن تتضح مقوماتها بجلاء ووضوح فى غضون الستة أشهر القادمة: لتتحول إلى ميثاق عمل وطنى اقتصادى تلتف حوله كل القوى المنتجة ليعلو هدير الآلات على صخب الجدل العشوائى الذى تزخر به برامج التوك شو والأندية والمنتديات، ويحضرني هنا قول على بن أبى طالب إذ قال «إن الله إذا غضب على قوم جعل فيهم كثرة الجدل وقلة العمل». بقيت مصر سالمة من كل سوء.. فمصر تعلق ولا يعلى عليها فالشعب الذى حقق جيشه العبور العظيم قادر على صناعة العبور الاقتصادى محققاً ما يراه البعض مستحيلًا.